

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

عنوان المداخلة:

العملية التكوينية وواقعية التقييم
بين المنهاج والواقع
في الجامعة الجزائرية

الدكتور زروقي عبد القادر

الهاتف النقال: 06 61 44 93 82 الفاكس: 06 31 06 46 42

البريد الإلكتروني: Zerroukidz@Yahoo. Fr

العملية التكوينية وواقعية التقييم بين المنهاج والواقع في الجامعة الجزائرية

د. زروقي عبد القادر

مقدمة :

إذا أردنا أن نتفحص إجراءات عملية التقييم في الواقع التعليمي الجامعي، علينا قبل ذلك أن نخطط علماً بالجامعة ودورها في ديناميكية المجتمع أولاً، ثم نعي الماهية الحقيقية للمنهاج ثانياً. حتى نظفر برؤية موضوعية تمكننا من مناقشة البعد الجوهري لعملية التقويم على مستوى ما يطرحه المنهاج من معرفة وآليات، ويحققه الإجراء من نتائج، لتبين في الأخير النتائج التي تعكس التفاوت الذي حصل في العملية التعليمية من حيث الكيف والأداء، وهو ما أدى إلى خلل وعيب في البناء التعليمي.

لماذا اختيار الحديث عن الجامعة بالذات؟؛ لأنها وببساطة تشكل إحدى القلاع الرئيسية لمؤسسات الأمة؛ بما تضطلع به من مهمة الدفاع عن حدودها الفكرية وتطلعائها الثقافية، ورصيدها في ذلك الفئة الاجتماعية الموسومة بالطبقة المثقفة التي من المفروض أن تصوغ وعي الأمة وتقودها، وتحوّل الوعي إلى إرادة من خلال تلك الطلائع الشابة، المتمثلة في ترسانتها الطلابية، وتحقق بتلك الإرادة إنجازات رائدة. لذلك يُفترض من النخبة المكونة من مدرسي الجامعة هي التي تقود الأمة، أو على الأقل تكون بمستوى حقيقة الجامعة ووظيفتها؛ لأنها تنقل نشاطها في المقابل، من حيز العلم الموضوعي إلى مستوى العمل الإرادي الفاعل النابع من رؤية شمولية.

فما هي الجامعة ؟

في المعجم الوسيط: "الجامعة مجموعة معاهد علمية، تسمى كليات تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم"⁽¹⁾. وهناك تعريف آخر "المؤسسة التي تتولى التعليم العالي" أما في الغرب فالكلمة مأخوذة من universitas، وقد أطلقت في العصور الوسطى، على كل المؤسسات التعليمية الجديدة وتعني: رابطة أو اتحاد بين مجموعة بين الأفراد ينظمون بأنفسهم شؤون مهنة معينة⁽²⁾. وفي تعريف غربي

1 — المعجم الوسيط 1/135.

2 — مجلة الفكر العربي عدد 20، ص: 152

معاصر للجامعة هي بالمعنى الدقيق: "المؤسسة التي تعلم الطالب العادي أن يكون شخصاً مثقفاً وعضواً ناجحاً في مهنة ما"⁽³⁾. ولقد كان تعريف الجامعة ودورها يتطور في الغرب تبعاً للتنظير الحضاري والمعرفي؛ لأنها جزء من البنيان الفوقي للمجتمع، وتتأثر بالبنيان التحتي وتؤثر فيه. هي إذاً في متن الحياة العامة أوثق حلقاتها قربي وأكثرها أهمية⁽⁴⁾؛ لأنها "تعرض على الإبداع، وتستشير كوامن القلق، وتبعث هاجس العطاء الأصيل المنفرد"⁽⁵⁾. لكن بما كل ذلك يا ترى؟.

لا تتحقق النجاحة المثلى للأنشطة التعليمية إلا إذا خضعت هذه الأخيرة للمعالم المحددة سلفاً في إطار المناهج المقترحة، ومن ثم فإن النتائج التي يتطلع القائم بالعملية التعليمية للحصول عليها، تظل في دائرة التوقع والتخمين. ولذلك تأخذ مواضع المنهج القسط الأوفر من الاهتمام في البنية الكلية للعملية التعليمية نظراً لما له من أهمية. فما حقيقته إذاً؟.

حقيقة المنهج

المنهج لغة من مادة نهج، ينهج نهجاً، وهو الطريق البين الواضح، ويطلق على الطريق المستقيم. والمنهج، والنهج، والمنهاج: بمعنى واحد. وفي القرآن الكريم لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا (المائدة 48)

وفي الاصطلاح هو الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم؛ بواسطة طائفة من القواعد العامة؛ والتي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته؛ حتى يصل إلى نتيجة معلومة. لذلك فهو بمثابة القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية.

أهمية المنهج في العملية التعليمية:

إننا هنا لا نريد الحديث هنا عن منهج معين وإنما التطرق بكون المنهج بالمفهوم العام، وهو ما يفرض بنا إلى الحديث على ما يمكننا أن نسميه علم المناهج الذي يعد بمثابة العلم البعدي؛ لأنه يقف وراء العلوم؛ كي يحلل طرائقها ويحدد مسالكها. لذلك يكون الاشتغال بالقضايا العلمية، والمسائل التفصيلية في الأنشطة التعليمية، غير الاشتغال بآليات تحقيق تلك القضايا والمسائل.

وقد نشأت الحاجة حديثاً إلى تأصيل العلوم وتحديد مناهجها ابتداءً في أوروبا بعد الاضطراب

الشديد الذي صاحب الفكر الأوربي منذ أمد بعيد، وحتى عصر النهضة "القرن السادس عشر الميلادي"؛ حيث الفكر الكنسي الذي كان عقيماً، وكان له أكبر الأثر في تعطيل العلوم والمعارف

³ — مجلة الفكر العربي عدد 20 ص 158/151.

⁴ — نفس المصدر.

⁵ — نفس المصدر.

قروناً متطاولة. حتى اهتدى الأوربيون إلى المنهج الاستقرائي التجريبي في العلوم؛ وذلك بفضل اطلاعهم على تراث المسلمين العلمي، واحتكاكهم به، واستفادتهم منه بصورة مباشرة مما ساعد - بل كان له أكبر الأثر - على تقدم العلوم وازدهارها عندهم.

فمشكلة المنهج هي مشكلة العلم ومن ثم العملية التعليمية في صميمها؛ فيكون شرطاً في قيام التعلم وتقدمه، وإن تأخر هذا الأخير ناشئ - في العادة - عن تأخر المناهج؛ بمعنى أن لا تكون هناك مناهج محددة وواضحة، ومتفق عليها؛ فتسير العملية التعليمية على غير هدى وبصيرة تحبب خبط عشواء، دون أن يصل القائم بها إلى نتيجة مفيدة؛ لتعارض القضايا، واضطراب المسائل. واختفاء الطرق والأساليب، وتماهي الأهداف التعليمية بشقيها العام والخاص. لذلك كان تقدم التعليم وتأخره مرتقن بمسألة المنهج، يدور معها وجوداً وعدمياً، ولذا يمكن أن يقال: إن المنهج يحفظ للعملية التعليمية نظامها واتساقها، كما إنه يضبط طرفي العملية التعليمية "معلم ومتعلم" بقواعد ثابتة، بحيث تعين كلا منهما على الوصول إلى الأهداف المتوخاة.

بما يفترضه من أهداف يمكنها أن تُجمل في ماهية عامة شاملة تُدرك بوظيفة رئيسية تتجلى في:

«التحليل النقدي لعمليات إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها»⁽⁶⁾.

وهذا ما يجعل من المنهج رافضاً لكل الطرائق التعليمية التقليدية القائمة على الطريق التلقينية التي تؤدي إلى الانقطاع بين المجتمع ومضمون المادة التعليمية "مواد الدراسة"؛ لأن المعارف التي تلقن سواء منها ما ينتمي إلى التراث، أو ما نُقل من العلم الحديث، قد تكون معارف غير مرتبطة لا بالفكر الذي ينعكس عن ذلك المجتمع الذي يفرز المنهاج، ولا بيئة ذلك المجتمع؛ أي أن هذه المعارف غير معدة لأن تؤتي أكلها في ذلك المجتمع؛ أضف إلى ذلك أن الجامعة ما كانت في زمن ما، ولا في مجتمع ما معتمدة أسلوب التلقين، فالثقافة التي تقدمها ليست حشداً للمعلومات عن طريق التلقين "بل هي موطن لتفاعل بين الإنسان والفكرة"

من هنا كان مدار العملية التعليمية في الجامعة قائماً على البعد الإنتاجي الذي يناقض المنحى الاستهلاكي، باعتبار أن الفعل الإنتاجي فعل حضاري وسلوك مدني، يحقق التغيير لا محالة في واقع ومواقع أي أمة. لكن هذه العملية التعليمية وذاك الفعل الإنتاجي لا يتحققان إلا إذا وُضع ما يؤازرهما من خلال رسم المكوّن للغاية التي يطمح في الوصول إليها، على أساس من التقييم للمكوّن خلال

تكوّنه وتلقيه للمعارف، ضمن المادة المعرفية الموجهة إليه. مما يجعل من التقييم لبنة أساسية في بناء المنهاج. الذي يتحدد في ثلاثة ملامح رئيسية :

أولاً : ترسيم الأهداف التعليمية بشقيها العام والخاص.

ثانياً : وضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف عن طريق اختيار الطرق والأساليب المختلفة .

ثالثاً : عملية تقييم نتائج العملية التعليمية بكافة أبعادها.

ومن هنا تتضح معالم الارتباط العضوي بين التقييم والمنهاج في العملية التكوينية. فهما يتأثران ويؤثران في بعضهما البعض.

مفهوم التقييم :

التقييم بمفهومه الواسع هو عملية يقاس بها مدى نجاح أو فشل الفرد أو الجماعة في تحقيق الأهداف العامة والخاصة، التي يتضمنها المنهج وكذلك نقاط القوة أو الضعف في المنهج حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بأحسن صورة ممكنة. لذلك لم يكن التقييم فقط تشخيصاً للواقع بل هو أيضاً علاج لما به من عيوب. إذ لا يكفي أن نحدد أوجه القصور في المنهج وإنما يجب العمل على تلافيتها والتغلب عليها حتى لا تتكرر الأخطاء. وبذلك يكون الأداء في كل مرة أفضل من المرات السابقة. إذاً فهو لا يعني⁽⁷⁾ اصطیاد الأخطاء وحصر العيوب أو انتقاد المشاريع والأعمال، بل هو قياس مدى تحقيق الأهداف التي نصبو إليها ؛ قصد الوصول بأعمالنا إلى نتائج أفضل. وإذا كان هذا هو المفهوم السليم للتقييم، فهو أيضاً عملية مصاحبة لسير الأعمال وخطوات تنفيذها، إذ من الخطأ أن نعتبر خطوة التقييم خطوة نهائية نقوم بها بعد الانتهاء من الأعمال، بل هي خطوات تصاحب مراحل العمل جنباً إلى جنب. مما يساعدنا على تعديل ما نقع فيه من هفوات، أو نصلح ما قد أصابنا من خطأ للوصول إلى نتائج أفضل فيما نقوم به ، أو نكلف به أعمال.

هكذا يتسع مفهوم التقييم، ولا يقتصر على النقطة الأهم فيه وهي مدى استيعاب المتعلم للمعلومات؛ لأن وسيلة هذا التقييم هي مجموعة من الاختبارات المتنوعة التي تقيس تحصيل المتعلم في هذه المعلومات. ويتبلور المفهوم الصحيح للتقييم في ارتكازه على جميع جوانب النمو لدى الطالب. كما يتعرض لجميع جوانب العملية التعليمية والعوامل المؤثرة فيها. فهو بذلك يمتد إلى الأهداف

التعليمية، المنهج "المقررات، المطبوعات، الطرق التعليمية، وسائلها، الامتحانات و كفاءتها"، الطالب، الأستاذ، الطاقم الإداري، المكتبة، الأنشطة المكملة، محيط الدراسة .. الخ .

أهمية التقويم :

تتضح أهمية التقويم من خلال ما يظطلع به انطلاقاً من علاقته بالمنهج من جهة، وعلاقته بالفعل التعليمي من جهة أخرى.

تأثير المنهج في التقويم:

يؤثر المنهج في التقويم نتيجة ارتباط الثاني بالأول في الأهداف والغايات المنشودة، التي وُضع المنهج لتحقيقها؛ لأنَّ المنهج إذا كان يرمي مثلاً في المحيط الجامعي إلى حمل المتعلم على "تأكيد الطابع التفسيري لكل فعل من أفعال القراءة في مختلف المجالات الثقافية من جانب، وتأكيد الدور الذي يقوم به القارئ في عملية القراءة من جانب ثان، وتأكيد الطبيعة المعرفية التي تصل القارئ بالمقروء في عملية إنتاج معرفة جديدة من جانب ثالث" (8)، أي يكون المتعلم قادراً على طرح مشروع رؤية جديدة " ينقل مجتمعه من الحاضر إلى المستقبل أو من الثابت إلى المتحول، وكل ذلك يتأتى بإعادة بناء طريقة تفكير المتعلم، فهنا ينبغي أن تكون عملية ال تقويم منصبة على مدى صلاحية المنهج الذي يفترض أن يكون منهجاً استقرائياً قائماً على أسس علمية ثابتة يمكنها أن تتمثل في ثلاث آليات رئيسة (9):

1. آلية البحث التي تتم عن طريقي الملاحظة والتجربة للواقع.

2. آلية الفرض وفيها يفترض الباحث وجود علاقة ما بين الظواهر الاجتماعية سواء بطريقة أو

بأخرى.

3. آلية البرهان وفيها يتحقق الباحث من صدق ما افترضه سابقاً؛ بحيث يتأكد من أن العلاقة

التي لاحظها في مرحلة الفرض، علاقة صحيحة، وأنها تنطبق على جميع الظواهر المماثلة للحالات التي يدرسها. وبعدها يستطيع إصدار حكم عام، يشمل ما وقع تحت الملاحظة والتجريب، وما لم يقع؛ لما يوجد بينها من التشابه. ومن ثم تتقدم العلوم بفضل هذا المنهج الذي يكشف عن القوانين التي تنتظم الظواهر، ومعرفة ما قد يربط بينها من علاقات. فهل ذلك هو منهجنا في تعليم علومنا؟. وهل كان متعلمون بهذه الدرجة من الوعي المنوطة بهم؟.

8 — قراءة جديدة لتراثنا النقدي 111/1-113 .

9 — انظر: رؤية معاصرة في علم المناهج، د علي عبد المعطي محمد، ص 255 والتفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد، د عبد

اللطف محمد العبد، ص 55.

لذا كان التقويم مرتبطاً بالأهداف التي ينص عليها المنهاج؛ وفق الأسس التي يتطلب مراعاتها في عملية التقويم. فالتقويم يشمل جميع جوانب أبعاد شخصية المتعلم؛ فهو لا يقتصر على ما قد نحصل عليه المتعلم من معلومات، فهو يقيس هذه الجوانب وغيرها من جوانب شخصية المتعلم. وخاصة ذلك الجانب الذي يتصل بسلوكه ومدى التعديل الذي قد طرأ عليه؛ لأن المنهاج بصورته السليمة لا يهدف إلى العناية بجانب دون جانب آخر. وبعبارة أخرى يجب أن يشمل التقويم كل أبعاد شخصية المتعلم⁽¹⁰⁾.

لذا إن أردنا أن نقوم أثر المنهج على التقويم، فلا بد أن نقوم مدى استعداد المتعلم في كافة الجوانب التي منها: الجانب المعرفي ويتضمن القدرة على الاستيعاب والتحليل والاستنتاج. والجانب الفكري والثقافي العام ومعرفته للواقع. والجانب الاجتماعي وعلاقاته المختلفة مع الآخرين. إلى غير ذلك من الجوانب المختلفة.

كما يتجلى تأثير التقويم بالمنهاج في حالة تركيز هذا الأخير على الناحية التطبيقية أو التحليلية أثناء التكوين، لذا فإن عملية التقييم تنصب على دراسة الطلبة التطبيقية وآلياتها وكيفية استغلالها. وعندها نتساءل: هل أتيح للطلبة الممارسة الكافية والمحاولات المتعددة؟ وهل تأسست لديهم المفاهيم التي تكفل لهم التحكم في المادة التعليمية؟ وهل تجاوز الطلبة المشاكل العامة للمحيط الجامعي؟ وهل استتموا الدراسات والوقت اللازم للحصول على المادة المقررة؟. هكذا يتضح لنا أن التقويم يتأثر بمهية المنهج.

تأثير التقويم في المنهاج

إننا نلاحظ الظاهرة استجابة لما من أهمية للتقويم في العملية التكوينية برمتها بما فيها المنهاج؛ لأن التقويم الناجح هو الذي يؤدي إلى تغيير بعض الأهداف التعليمية وتعديل بعض الأهداف الأخرى. كما يؤدي أيضاً إلى تغيير في الطرق والوسائل والأساليب التي تتبع. كما أنه يلقي الضوء على الصعاب والمشكلات التي تواجهه عند القيام بعملية التكوين، وفي الوقت نفسه يلقي الضوء على جوانب القوة والضعف فيها بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى تدعيم جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف. وبذلك يكون التقويم أداة هامة من أدوات تطوير المنهاج. وهذا الجانب بالذات يغفل عنه الكثيرون.

لكننا في كثير من الأحيان نقوم بالتقييم للمادة المعرفية على نحو خاطئ، مما يجعل هذه المادة غير قابلة للتغير، بالإضافة إلى أننا لم نقم بتقييم لإمكاناتنا التي نستخدمها في العملية التكوينية لذلك لم تكن هي الأخرى أبداً متغيرة.

أسس التقويم⁽¹¹⁾:

لا بد أن يقوم التقويم على الأسس التالية:

1- الشمول. 2- الاستمرارية. 3- التعاون. 4- التناسق مع الأهداف. 5- أن يبنى على أساس

علمي.

أولاً - الشمول :

يعتبر التقويم شاملاً إذا انصب على جميع الجوانب. " أهداف المنهج، البرامج، الوسائل التعليمية، طرائق التعليم ، أساليب ووسائل التقويم نفسها، بما في ذلك المعلم أيضاً. من حيث شخصيته، إعداده، مادته العلمية، طريقة تدريسه، طريقة تقويمه للمتعلم، علاقته بالإدارة، علاقته بالمعلم". فسواء انصب التقويم على المعلم أو المتعلم أو على المنهاج فلا بد أن ينصب على جميع الجوانب في كل مجال من هذه المجالات. وتطبيق هذا المبدأ لا شك أنه أمر صعب يتطلب قدرة عالية من الشخص الذي يقوم بالتقويم.

ثانياً - الاستمرارية :

لا بد أن تستمر عملية التقويم مع مدة الدراسة وذلك يعني أن التقويم يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التعليم. وبالتالي فإن عملية التقويم التي تجري في صورة امتحانات في آخر العام الدراسي فقط هي عملية غير سليمة فيها إخلال بهذا الأساس؛ لأننا حتى لو توصلنا إلى تشخيص صحيح فإن الوقت قد يكون متأخراً لتحسين الوضع وتفادي الأخطاء.

ثالثاً- التعاون :

يجب أن يكون التقويم تعاونياً أي يقوم به مجموعة من الأفراد. فمفهوم المنهج هو مجموعة الخبرات المرئية التي تهيأ للمتعلم بقصد مساعدته على الارتقاء الشامل.

رابعاً - التناسق مع الأهداف :

لا بد أن يكون التقويم متمشياً مع المنهج وأهدافه فلا ينبغي الخروج عن الأهداف أو التناقض معها. فإذا كان المنهج يهدف إلى تكوين الشخصية التي تعمل على تطوير نفسها وتساهم

¹¹ — ينظر، مجلة البيان، عدد: 49، رمضان 1412 / مارس 1992، أسس تقويم المنهج، عبد العزيز صادق ، ص: 19 وما بعدها.

مساهمة فعالة في تطوير المجتمع الذي تعيش فيه فإن عملية التقويم في هذه الحالة عليها أن تكشف لنا عن الجوانب التالية :

- هل تكوّن لدى الشخص اتجاه سليم يقود إلى التغيير ؟
- هل اكتسب الشخص القدرة على الربط بين الأحداث ومن ثم الحكم عليها ؟
- هل اهتم المنهج بتنمية القدرة على الابتكار والإبداع ؟
- هل أتيحت للشخص الفرصة لممارسة النقد الهادف البناء ؟
- هل أتيحت له الفرص لحل المشكلات بأسلوب علمي ؟
- هل هناك اهتمام فعلي للتحصيل والرغبة في الاستزادة ؟
- هل تكونت لديه عادة القراءة وحب الاطلاع المستمر الذي يعتبر نواة للتعلم الذاتي والتعلم المستمر ؟.

فاذا انصبت عملية التقويم على كل هذه الجوانب الموضوعية في صورة أسئلة، كل سؤال يفتح مجالاً معيناً، فمعنى ذلك أن عملية التقويم تماشى مع مفهوم المنهج وأهدافه. ولا ينبغي أن نركز على جانب معين في التقويم ونغفل باقي الأهداف .

خامساً - أن يبنى التقويم على أساس علمي :

الأسلوب العلمي في التقويم أساس من الأسس الهامة جداً وأهم خصائص الأسلوب العلمي هي: الصدق، الموضوعية، التنوع، مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين. وهذه العناصر ترتكز على الوسائل التي يتبعها التقويم ، ومن ثم فإنها تنعكس على التقويم ذاته.

منهجية التقويم⁽¹²⁾ :

إن تحقيق التقويم للإيقاظ المعرفي والفكري يستدعي تميزه ببعده إيجابي في تتمين لما يتوافر من معطيات بيئية وسيكولوجية محيطة بالطالب، كون أن الغرض من التقويم ليس استرجاع ما تحصل عليه في المحاضرة أو التطبيق، وإنما بمدى استيعاب هذا الطالب للمادة المأخوذة وتفاعله على ضوءها مع محيطه على كل أصعدته، بما يكفل له تحقيق بعض الأهداف المسطرة في المنهاج .

إنّ التقويم يشكل جوهر الفعل التعليمي بما يعكسه من جوانب عدة:

1. إدراك المتعلم لمعارفه ونقائصه والتصريح بالصعوبات التي تعترضه. وبهذا يمارس المتعلم نوعاً من التقويم الذاتي الذي يسمح له بتشخيص مكتسباته الفكرية، مما يؤهله إلى استثمارها، أو تعويض

النقض الحاصل فيها من جهة. وهذا يؤثر إيجاباً على مسار المتعلم في التعليم بإدراكه لقدراته الحقيقية وكفاءاته في التعلم .

2. عملية التقويم تساعد المتعلم في فهم الحقيقة العلمية، التي تخضع لتدرج في التحصيل، مما يتيح له تنفيذ خطة علمية تساعد على تكييف تدخلاته وفق المقدرة المعرفية الحاصلة لديه، لذا يعمل من أجل تفعيل حافظته العلمية.

3. علي المكون أن يرسم الوسائل المناسبة، ويبين الآليات الكفيلة التي تشجع المتعلم لبذل الجهود الرامية إلى الكشف عن مؤهلاته.

4. إن التقويم كعملية مستمرة مرافقة للمتعلم في تعليمه تنمي كفاءاته المستهدفة .

5. إن وضوح أهداف التعلم والتصريح للتلاميذ بمعايير النجاح يمكنهم من القيام بأداءات تسمح بتشخيص التقدم الفردي للتلميذ في تحقيق الكفاءة المستهدفة وتوجيه تدرج التعلم بتحليل طبيعة الصعوبات المتوقعة .

6. ينبغي على التقويم أن يُوظف كتقدير يستهدف إبراز الجانب الإيجابي لدى المتعلم، ولا يجب أن يؤخذ بالمعنى التقليدي؛ أي كوسيلة للمراقبة الإدارية بمعنى الاقتصار على منح النقطة.

7. تشخيص الصعوبات التي تعترض سبيل المتعلم وبالتالي إعداد النشاطات الكفيلة بمعالجة الظاهرة، وتوفير ما يسمح للمعلم بالتفرغ الذاتي لتدخلاته التعليمية، وتقدير الفارق بين ما تحقق وما كان منتظراً تحقيقه. لذلك يجب على المعلم أن يتحلى بصفات القدرة على إصدار الحكم على هذا الفارق وبالتالي التدرج في تكييف الإستراتيجية التعليمية التي تماشى واقع العملية التعليمية.

ولهذا كله فإن الهدف من التقييم يجب أن يكون ذا فعالية تمكنه من أن يعيد بناء الصلة بين الطلاب والمدرسين، هذه الصلة التي أدت إلى اهتزاز دور المدرس الجامعي الذي تشكل علاقته بطلابه العمود الفقري في الحياة الجامعية. زد إلى ذلك ينبغي أن يرتجى من عملية التقييم أن توطن الصلة بين العملية التكوينية ومراكز البحث العلمي في الإطار الجامعي. ولا ينبغي أن يجتزأ مفهوم التقويم بما يسيء لعملية التقويم حتى صارت أسبق من غيرها، مما زاد في هبوط مستوى التعليم وتردي العملية التعليمية؛ لأنها أصبحت معنية بسد الفراغ ومرهونة بالجانب المادي إن لم نقل الشكلي الذي يتحكم بالمستوى التعليمي.

قائمة المصادر والمراجع

1. التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد، د عبد اللطيف محمد العبد.

2. رؤية معاصرة في علم المناهج، د علي عبد المعطي محمد.

3. قراءة جديدة لتراثنا النقدي .
4. مجلة الفكر العربي عدد 20.
5. المعجم الوسيط.
6. المنهاج، وزارة التربية الوطنية، أفريل 2003.
7. مجلة البيان، عدد:49، رمضان 1412 / مارس 1992.